



## البنوك الإسلامية تستحوذ على 40% من أصول المصارف المحلية

# رسمياً.. إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية في «المركزي»

أحمد مغربي

أصدر مجلس الوزراء قانوناً حمل رقم 3 لسنة 2020 في شأن المهنة المصرفية، حيث تم إنشاء هيئة تسمى الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي ويضع البنك الأسس والقواعد المتعلقة بتشكيل الهيئة وأسلوب تعيينها وتنظيم عملها وتحديد اختصاصاتها ومكافأة أعضائها.

وجاء في القانون، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الهيئة تقوم بإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من المحاكم أو مراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

وفي حال وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الإسلامي حول الحكم الشرعي يجوز لمجلس إدارة البنك حالة الخلاف إلى الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي كمرجع نهائي.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: إن من أهم شروط نجاح العمل المصرفي والمالي الإسلامي - كما هو معلوم - وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة وفاعلة تسهم في مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية وتقديم لها الحلول المتفقة مع أحكام ومقاصد هذه الشريعة.

وفي العقد الأخير، زادت المؤسسات المصرفية والمالية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية زيادة مضطردة لم تقابلها زيادة موازية ووجود كاف لعلماء الشريعة المتمكنين، فأضطررت هذه المؤسسات إلى تعيين علماء قد يكونون أعضاء في هيئات رقابية شرعية لمؤسسات أخرى، فبرزت على إثر ذلك مشكلة عدم تفرغ أولئك العلماء للقيام بمهامهم على أكمل وجه وانشغالهم الدائم، وعمدت بعض تلك المؤسسات في أحيان أخرى إلى تعيين أشخاص قد لا يكون لديهم فقه كاف بالمعاملات المالية الإسلامية وليست لديهم القدرة اللازمة على اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي قد تشملها العقود والمعاملات التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية.

وفي ضوء اختلاف وضع الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت، وبالأخص قطاع البنوك الإسلامية، عما كان عليه في عام 2003 وقت صدور القانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، حيث يبلغ عدد البنوك الكويتية الإسلامية حالياً خمسة بنوك بالإضافة إلى

فرع لبنك إسلامي اجنبي، وتشكل أصولها مجتمعة ما يربو على نحو 40% من إجمالي أصول البنوك المحلية كما في 2017/12/31 ونظراً لوجود ممارسات لدى بعض المؤسسات المالية الإسلامية التي تثير تساؤلاً من الوجهة الشرعية على نحو ما أفصحت عنه بعض الأحكام القضائية مؤخراً بما قد يؤثر سلباً على سمعة الصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الطموح لنموذج يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية عوضاً عن النموذج الذي يكتفي بمجرد التوافق مع أحكامها، وإضافة إلى أن هذا النهج مطبق في دولة الكويت لدى هيئة أسواق المال، فقد تمت دراسة تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في هذا المجال وتقييم إيجابيات إنشاء هيئة رقابة شرعية علياً بالبنك المركزي وسليمتها، حيث أثبتت هذه الدراسة إيجابيات هذا التوجه بناء على الاعتبارات التالية:

1 - استكمال متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية، وذلك للمساهمة في الوصول إلى نموذج يستند إلى

الشرعية الإسلامية.  
2 - تقليل قدر المستطاع مما يسمى بتناقسية الفتاوى، وذلك من خلال وضع ضوابط للفتوى وللمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية.  
3 - حسم الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية الخاصة من خلال هذه الهيئة.  
4 - تقليل المخاطر التشغيلية وبالأخص المخاطر القانونية التي قد تنشأ عند الخلافات بين البنك الإسلامي والعملاء أو الملك أو فيما بين البنوك الإسلامية ذاتها بشأن تفسير وتكييف عقود المنتجات المالية الإسلامية إذ من الممكن أن تضطلع الهيئة العليا بمهمة توحيد نماذج العقود الأكثر استخداماً من قبل البنوك الإسلامية (مثل الإجارة والمرابحة وغيرها) وهذا الأمر يسهم في استرشاد المحاكم بقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية العليا فيما يعرض عليها من قضايا في هذا الخصوص. وعليه وأخذاً بعين الاعتبار دور هيئات الرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي وفقاً للمادة رقم 93 المشار

إليها مع مراعاة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وفي ضوء طبيعة اختصاص نشاط البنوك الإسلامية، فقد تم إعداد مشروع هذا القانون، حيث تضمن تعديل المادة 93 بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي وتخويل مجلس إدارة بنك الكويت المركزي سلطة وضع الأسس والقواعد المتعلقة بتشكيل الهيئة وأسلوب تعيينها ومكافأة أعضائها وتنظيم عملها وتحديد اختصاصاتها، بما يوفر المرونة اللازمة في هذا المجال، كذلك النص على أن تقوم الهيئة - بحكم تخصصها فيما يتعلق بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي - بإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من قبل المحاكم أو مراكز التحكيم فيما يتعلق بقضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي، كما شمل التعديل إسناد البت في الخلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي إلى الهيئة الجديدة لدى بنك الكويت المركزي بدلاً من هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



«السيادة الخليجية» قد تشهد انخفاض أصولها بـ 296 مليار دولار نهاية 2020

## صناديق سيادية لدول نفطية بصدد بيع أسهم بـ 225 مليار دولار

وتابع المصدر أنه بالإضافة إلى الاحتياطات السائلة يجري في العادة توفير سيولة إضافية أولاً من الأدوات قصيرة الأجل في سوق النقد في الشرق الأوسط وأفريقيا بسبيلها للتخلص من أسهم قيمتها 225 مليار دولار بعد أن أثرت أسعار النفط المتهاوية ووباء فيروس كورونا على إيرادات تلك الدول.

وأضاف بانيجيرتزوجلو إن انتشار الفيروس بوتيرة سريعة أحدث اضطراباً في الاقتصاد العالمي ودفع الأسواق للهبوط وكبد صناديق الثروة السيادية سواء في الدول النفطية وغير النفطية خسائر في الأسهم تقرب قيمتها من تريليون دولار.

ويذكر أن تقديرات بانيجيرتزوجلو مبنية على أساس بيانات من صناديق الثروة السيادية وأرقام من معهد صناديق الثروة السيادية وهو مؤسسة بحثية. ولا يعد الالتزام بالاستثمارات في الأسهم والمجازفة بالمزيد من الخسائر خياراً متاحاً لبعض الصناديق من الدول المنتجة للنفط. وتواجه الحكومات في تلك الدول مشكلة مالية مزدوجة تتمثل في انخفاض الإيرادات بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط وارتفاع الإنفاق بسبب الوضع الاستثنائي.

ورجح بانيجيرتزوجلو أن تكون صناديق الثروة السيادية باستثناء صندوق الثروة النرويجي قد تخلصت من أسهم قيمتها بين 100 و150 مليار دولار في الأسابيع الأخيرة وتوقعت أيضاً بيع ما قيمته بين 50 و75 مليار دولار أخرى في الأشهر المقبلة.

وأضاف «من المعقول أن تخلص الصناديق السيادية للبيع لأنك لا تريد بيع أصولك في مرحلة لاحقة عندما تكون تقييماتها منخفضة على الأرجح». ويتعين على معظم الصناديق القائمة على النفط الاحتفاظ بسيولة احتياطية كبيرة تحسباً لاحتمال انهيار أسعار الخام وهو الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى طلب أموال.

وقال مصدر بصندوق سيادي لدولة نفطية إن الصندوق عمد تدريجياً إلى زيادة مركز السيولة لديه منذ بدأت أسعار النفط تتراجع عن أحدث ذروة سجلتها فوق مستوى 70 دولاراً للبرميل في أكتوبر 2018.

## 60 مليار دولار حوافز من بنوك مركزية

عرضت البنوك المركزية في السعودية والإمارات وقطر حوافز تبلغ قيمتها الإجمالية 60 مليار دولار وذلك رغم أن توقعات شح السيولة فرضت ضغوطاً على العملات الخليجية المربوطة بالدولار الأمريكي منذ عشرات السنين. وقالت اناسي كيرياكوبولو كبيرة الاقتصاديين بالمنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية وهو مؤسسة بحثية «من الأسئلة المطروحة ما إذا كان بعض هذه الأموال سيستخدم في دعم العملات إذ إن بعض الأطر

القانونية تتيح ذلك». وأضافت: «في السنوات العشر السابقة بعض الدول نقلت احتياطيات من بنوكها المركزية إلى الصناديق السيادية الأمر الذي سمح لها بالاستثمار في أصول محفوفة بمخاطر أكبر إذ إن لديها قدر أكبر من المرونة». وتابعت كيرياكوبولو: «أما الآن فربما تكون تلك مشكلة لأن لديك احتياطات أكبر في الصناديق السيادية مما لدى البنك المركزي عندما تحتاج للاحتياطيات للدفاع عن العملة».



# التجاري

## Al-Tijari

### البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)

إحاقاً إلى الإعلان السابق عن موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك التجاري الكويتي يوم الأربعاء الموافق في 2020/4/8، يرجى من السادة المساهمين مراجعة البنك التجاري الكويتي - المركز الرئيسي فرع مبارك الكبير على العنوان التالي: (القبلة - شارع مبارك الكبير - الدور الأرضي) وذلك خلال أوقات العمل الرسمية من الساعة 10:00 صباحاً إلى الساعة 12:00 ظهراً، لاستلام بطاقات الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وجدول الأعمال ونسخة من البيانات المالية عن السنة المنتهية في 2019/12/31 وتوكيلات الحضور.

الشيخ / أحمد دعيح الصباح

التجارة... هو اختيارنا

1888 225 cbk.com

## أخبار البورصة

### «بوبيان للبتروكيماويات» ترفع حصتها في «وربة كابيتال» إلى 50,26%

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات عن شراء 1,39% من أسهم شركة وربة كابيتال القابضة لترفع حصتها في الشركة إلى 50,26%. وقالت «بوبيان للبتروكيماويات» في بيان للبورصة، إن قيمة الشراء بلغت 76,446 ألف دينار. وأوضحت أن أثر الصفقة سينعكس على تصنيف «وربة كابيتال» كشركة تابعة.

### «السكب»: توصية بتوزيع 15% نقداً

أظهرت البيانات المالية لشركة السكب الكويتية تحول الشركة للربحية في نهاية العام الماضي مقارنة بما سجلته من خسائر في عام 2018. وبحسب نتائج الشركة للبورصة، بلغت أرباح العام الماضي 894,91 ألف دينار، مقابل خسائر عام 2018 البالغة 1,15 مليون دينار. كما سجلت الشركة أرباحاً بقيمة 149,15 ألف

## تأثر قطاع البنوك بقرار تأجيل الأقساط الاستهلاكية والائتمانية

# البورصة تعود لنفحة الخسائر بـ 795 مليون دينار

أقلقت على تراجع عدا قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا، حيث شهدا استقراراً عند إغلاقات الجلسة السابقة. وتأثرت البورصة الكويتية أمس بزيادة معدلات الإصابات بفيروس كورونا من ناحية، والضغط المتوقع على الأسهم التي شهدت ارتفاعات في جلسات الأسبوع الماضي من جهة أخرى، حيث تعرضت لعمليات بيع لجني الأرباح. وأنهت البورصة تعاملاتها على تراجع جماعي للمؤشرات، حيث سجل مؤشر السوق الأول 3,4% خسائر يفقد 179 نقطة ليصل إلى 5101، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,4% بخسارته 57 نقطة ليصل إلى 4084 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العلم بنسبة 2,8% بخسارته 138 نقطة ليصل إلى 4758 نقطة.

خليجياً، تباين أداء بورصات الخليج، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي بـ 1,3%، وارتفع سوق أبوظبي بنسبة 2,8%، فيما تراجع أداء بورصات الكويت بـ 3,4%، وقطر بـ 0,6%، ومسقط بـ 1,7%، والبحرين بـ 1,9%.

الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي	
إغلاق 29 مارس 2020	
بورصة الكويت	5,101.57 ↓ 3.40%
السوق المالية السعودية	6,376.62 ↑ 0.79%
سوق دبي المالي	1,832.28 ↑ 1.28%
سوق أبوظبي للأوراق المالية	3,878.84 ↑ 2.87%
بورصة قطر	8,431.15 ↓ 0.57%
سوق مسقط للأوراق المالية	3,479.96 ↓ 1.66%
بورصة البحرين	1,362.41 ↓ 1.90%

